التحديات الدولية العربية المعاصرة دراسة في الاقتصاد المعرفي والتعليم الافتراضي

أ.م. د. نيرفانا حسين محمد الصبري

محاضر بكلية التربية، جامعة الأزهر، وكلية الآداب والعلوم المعرفية، وكلية الدراسات العليا، جامعة النيل الاوربية (مصر)

Contemporary Arab International Challenges A Study in Knowledge Economy and Virtual Education

Assoc Prof. Nirvana Hussein Mohammed Al-Sabri

https://orcid.org/0009-0004-9048-3538

[1]Full Lecturer at the Faculty of Education, Al-Azhar University, the Faculty of Arts and Cognitive Sciences, and the Faculty of Graduate Studies, Nile European University (Egypt), dr.nervanahussein@gmail.com

تاريخ الاستلام: 23 / 09 /2025 تاريخ القبول: 06 / 11 / 2025 تاريخ النشر: 01 / 12 / 2025

الملخص:

مما لا شك فيه؛ هناك تغيرات مجتمعية معاصرة شهدتها المجتمعات العربية نتج عنها تحولات جذرية في كثير من المجالات، ظهرت عنها استحداثات تطورية في الآونة الاخيرة وخاصة في التقنيات والتكنولوجيا المتقدمة والتي أطلق عليها الجيل الرابع، وذلك نتيجة تأثير العولمة والانفتاح والثورة التكنولوجية والمعلوماتية التي ظهر استخداماتها واهميتها متجلية في ظل الازمات التي تمر بها بلدان العالم؛ شاملة الازمات الاقتصادية او الصحية او التعليمية.

ولهذا الامر تأثرت المجتمعات الدولية بهذه المتغيرات المعاصرة ؛ فأُضيفت مفاهيم جديدة تحمل انماط سلوكية واتجاهات فكرية حديثة، كما ظهرت نظريات علمية وايديولوجيات سياسية وابتكارات وابداعات جديدة تتلاءم مع الازمات الطارئة التي تواجهها تلك المجتمعات علي اختلاف ثقافاتها وبيئاتها؛ مستخدمة في ذلك التكنولوجيا والمعرفة والتي تمثلت في التعليم عن بعد والاقتصاد القائم علي المعرفة الذي استثمر المعرفة في زيادة الانتاجية وايضا الاقتصاد المعرفي القائم علي تصدير الافكار واستخدام البيانات في انتهاج سياسة اقتصادية تحل ازمات الدول وتزيد من دخلها القومي . فنري مثلاً استحداث وسائل تعليمية مغايرة عن التعليم التقليدي كماً وكيفاً فكان التعليم الالكتروني؛ في استخدامات جديدة في الاقتصاد بما يسمي الاقتصاد الأخضر والهيدروجين الاخضر للحفاظ علي البيئة والانسان .

كلمات مفتاحية: التحديات الدولية.، الاقتصاد المعرفي.، التعليم الافتراضي.، التحديات المعاصرة.، التعليم عن بُعد (الافتراضي).

Abstract:

Undoubtedly, contemporary societal changes have taken place in Arab societies, resulting in radical transformations in many areas. These have led to the emergence of innovative developments in recent times, particularly in advanced technologies and technologies, known as the Fourth Generation. This development is a result of the influence of globalization, openness, and the technological and information revolution, whose uses and importance have become evident considering the crises facing countries around the world, including economic, health, and educational crises.

Therefore, international societies have been influenced by these contemporary variables; new concepts have been added bearing modern behavioral patterns and intellectual trends. Furthermore, new scientific theories, political ideologies, innovations, and creativity have emerged that are compatible with the urgent crises facing these societies, regardless of their cultures and environments. These innovations utilize technology and knowledge, represented in distance education and the knowledge-based economy, which invests knowledge in increasing productivity, as well as the knowledge economy based on exporting ideas and using data to pursue economic policies that resolve countries' crises and increase their national income. For example, we see the development of educational methods that differ from traditional education in terms of quantity and quality, such as e-learning, with new uses in the economy, known as the green economy and green hydrogen, to preserve the environment and humanity.

Keywords: International challenges; the knowledge economy; virtual education; contemporary challenges; Distance (virtual) education.

مقدمة:

أحدثت التغيرات المعاصرة تحديات كبيرة للمجتمعات العربية؛ خاصة في تحديث البناء الاجتماعي للإنسان وقت الازمات الاقتصادية والسياسية والتي فرضت علي العرب تعديل الانماط السلوكية والثقافية والمعرفية سواء في العادات والتقاليد او في العلاقات الانسانية علي المستوي المحلي او المستوي الدولي او مستوي العلمي.

فالتغير بمفهومه الاعم والأشمل يشير الي الاستمرارية بسبب تأثير مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تعتمد في المقام الأول علي الافكار البشرية والنظريات المستحدثة والايديولوجيات التي يتميز بها كل عصر من العصور. ولكن التحديات الدولية التي تضعها لنا دول الهيمنة والسيطرة تحول بين تقدمنا وبين الوقوف على حضارتنا العلمية السابقة واللاحقة لتظل تنهل وتستغل ثروات البلاد العربية

وقد اهتمت الباحثة بالتعرف على تلك التحديات الدولية وخاصة في اقتصاد المعرفة الذي نطلق عليه الآن الثروة المادية لدي الدول المتقدمة والنسق التعليمي الافتراضي الذي هو سمة العصر في ظل الازمات التي يمر بها العالم من حين لآخر، وهما نموذج واقعي لتلك التحديات المعاصرة خاصة في ظل ازمات الشعوب المستنزفة في مواردها وطاقاتها وايضاً ارضها (ودولة فلسطين في الوقت الحالي واليمن وسوريا ولبنان خير مثال علي ازمات المجتمعات العربية بسبب الحروب) .

المحور الأول
الإطار المنهجي

أولاً: موضوع الدراسة

مما لا شك فيه؛ هناك تحديات وتغيرات مجتمعية تشهدها المجتمعات الدولية والعربية نتج عنها تحولات جذرية في كثير من المتغيرات ظهرت عنها الاستحداثات سواء في النسق الاقتصادي علي سبيل المثال اقتصاد المعرفة والاقتصاد الرقمي

ومفهوم التنمية والاقتصاد الاخضر، او في النسق الاجتماعي مثل المشاركة الاجتماعية، او النسق السياسي مثل مفهوم المواطنة والانتماء وخاصة عند ازمات الحروب، او النسق الثقافي مثل القيم والعادات والتقاليد ، أو النسق التعليمي مثل التعليم المفتوح والتعليم عن بعد ، أو النسق التربوي مثل المسئولية الاجتماعية وما تحويه من ادوار ومكانات اجتماعية ، وما صاحب كل ذلك من ثورة معلوماتية ومعرفية نتيجة الي للتطور التكنولوجي والحداثة .

فالتغيير ظاهرة ملموسة له اشكال وانماط وعوامل تساعده علي الاستمرارية والتحويل، ولكن منه التغيير الايجابي الذي له اضافة ايجابية كالمشروعات القومية والانفتاح نحو التقدم التكنولوجي وزيادة معدلات النمو الاقتصادي والتوازن بين الموارد والاستهلاك ... وهكذا، أو التغيير السلبي الدخيل الذي اساء لنا وأرهقنا كمجتمع عربي واسلامي وأوجد مفاهيم مغلوطة ومتغيرات سلوكية وفكرية واتجاهات عدوانية مثل الانحراف والتنمر او الغزو الفكري والتطرف والارهاب او التبعية. وقد رصدت الدراسة بعض من ملامح هذه التغيرات المجتمعية الحديثة خاصة في النسق التعليمي والنسق الاقتصادي.

ثانياً اشكالية الدراسة

في الوقت الذي انطلقت فيه مسيرة العلوم والتكنولوجيا من إنجاز الي إنجاز لتغيير العالم، وتبدلت أنماط الانتاج وتقلبت المفاهيم التي تؤثر على مختلف العلوم السائدة، نجدها ايضاً اخذت تشق طريقاً متميزاً في تطبيق العملية التعليمية حتي أصبح العالم يتصف بأنه أصبح قرية صغيرة يمكن وصول العلم اليه في أي مكان في أقل من ثانية . وبسبب الثورة التكنولوجية الواسعة الانتشار ايضاً والمتداخلة في كافة المجالات اشتقت انواع اخري من الاقتصاد التقليدي واصبحت الميديا الاعلامية المتطورة والحديثة تجذب الشركات والمنظمات الاقتصادية باستمرارية دون توقف للاستثمار والمشروعات الهائلة.

وانطلاقاً من التحديات التي تواجه العرب والتي اجتاحت العالم وما ترتب عليها من ازمات اقتصادية واجتماعية مرت بها البلاد نتيجة ازمات الحروب او الكوارث الطبيعية او الانتهاكات الانسانية للمجتمعات الفقيرة ، بالإضافة الي الاثر الكبير الذي أحدثته التكنولوجيا في النسق التعليمي (التعليم عن بعد) والنسق الاقتصادي (اقتصاد المعرفة)؛ فقد تركزت الدراسة علي معطيات التقدم التكنولوجي للعملية التعليمية عن بعد لإعطائها الاستمرارية ، وايضاً ما إذا كانت تكنولوجيا المعلومات تقوم بتعزيز الاقتصاد المعرفي مستثمرة في ذلك توظيف المعرفة كأساس للنمو الاقتصادي والتي

تحظي مؤخراً باهتمام صانعي القرار في المنظمات والدوائر العالمية **لتكون الدراسة بعنوان : التحديات الدولية العربية المعاصرة، دراسة في الاقتصاد المعرفي والتعليم الافتراضي.**

ثالثاً: تساؤلات الدراسة

س كيف تكون اشكال التحديات الدولية العربية المعاصرة اقتصادياً وتعليمياً؟

ومن هذا التساؤل هناك عدة تساؤلات فرعية منها :

1- هل تأثر التطور المعرفي وتطبيق التكنولوجيا الحديثة بالتحديات التي تواجه العرب خاصة في التعليم عن بُعد؟
2- هل تأثر الاقتصاد المعرفي بالأزمات والتحديات الاقتصادية والسياسية التي تواجه العالم العربي ؟
3- هل هناك علاقة بين التنمية المستدامة والتحديات علي الناتج الاقتصادي العربي ؟

رابعاً: اهمية الدراسة

ظهرت اهمية الدراسة في تحديد التغيرات والتحديات التي يشهدها المجتمع العربي، والذي احدثت تحولات اقتصادية وسياسية في مجالي العملية التعليمية والاقتصاد المعرفي، وباتت تكنولوجيا المعلومات والثورة التكنولوجية الحديثة والأجهزة المتطورة تتصدر اهتمامات الكثير من المنظمات العالمية والمجتمعات التي تبحث عن النمو والتقدم، خاصة في مجالي التعليم والاقتصاد المعرفي، إذ انهما وجهان لعملة واحدة للتنمية المستدامة، فليس هناك تقدم بدون علم وليس هناك علم بدون اقتصاد قوي يبني الانسان ويدّعم معرفته وثقافته. كما أصبح سُبل التفاعل مع التغيرات والتحديات التي تعمل في خلق مجتمع عربي قوي يفرض نفوذه على العالم؛ المعرفة والعلم اهم استثمار للنمو الاقتصادي.

خامساً: اهداف الدراسة

1- بناء إطار معرفي يتعلق بمفاهيم الدراسة.
2- معرفة التحديات التي تواجه المجتمع العربي ومنها :
أ-معرفة الايجابيات والسلبيات في النسق التعليمي في ظل الازمات السياسية والاقتصادية.
ب- توضيح اهمية الاقتصاد المعرفي في النمو الاقتصادي من خلال تكنولوجيا المعلومات .
3- الاستدلال عن العلاقة بين التنمية المستدامة والتحديات في التجمع العربي لمواجهتها.
4- الوصول الي استنتاجات ومقترحات لغرض الاستفادة منها

سادساً: منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لتحليل التساؤلات المتعلقة بالتحديات والمتغيرات المعاصرة ومنها الازمات السياسية والاقتصادية والثورة المعلوماتية الخاصة بالتعليم عن بُعد واقتصاد المعرفة ومدي تأثير ذلك على المجتمع العربي.

سابعاً: مفاهيم ومصطلحات

1- التعليم عن بُعد (الافتراضي):

هو وسيلة ناجحة لإتمام مسيرة التعليم من غير انقطاع عند حدوث الأزمات العالمية التي تفرض التباعد الجغرافي.

أما عن التعريف الإجرائي: فهو العملية التي يتم فيها إعداد الفرد إعداداً تربوياً وتعليمياً وسلوكياً في محاولة لتطبيعه اجتماعياً حتي يستطيع التكيف مع الآخرين ونقل المعلومات والمعرفة من جيل لجيل

2- تكنولوجيا المعلومات:

كلمة **تكنولوجيا** تعني بمفردها علم الأداء أو علم التطبيق، ويعود أصلها إلى الإغريق، وهي مكوّنة من شقّين (TECHNO) وتعني المهارة أو فن الحصول على الشيء، و(LOGIA) وتعني طريقة التعبير عن الشيء، أي أنّ التكنولوجيا تعني أيضًا طريقة التعبير عن كسب الأشياء أو طريقة لتوظيف الموارد والمعلومات([1]) . اما **تكنولوجيا المعلومات** تتضمن جميع العلوم والادوات التعليمية والموارد المرتبطة بالحواسيب والاجزاء الملحقة بها من معدات مادية والمستخدمة في الادخال والمعالجة وانشطة الاخراج لنظام المعلومات؛ لتشكل عاملاً مساعداً في بناء وتعزيز قدرات المنظمة الاستراتيجية من خلال توفير أفضل البيانات والمعلومات داخلها وخارجها وبما يحقق الابتكار في المعالجة والتخزين لنشر وتحديث واسترجاع الانواع المختلفة من البيانات بواسطة التكنولوجيا المحسوبة لتقديم التسهيلات الضرورية للعمليات في اي موقع وفي اي مجال ([2])

3- اقتصاد المعرفة:

ويطلق عليه عدة مفاهيم شائعة منها ؛ اقتصاد المعلومات، اقتصاد شبكي، اقتصاد رمزي ، الاقتصاد الالكتروني ، اقتصاد الانترنت. فهو الاقتصاد الذي يقدم العملية الانتاجية من خلال استثمار المعرفة ، لأنها الاساس في تكوينه، فهي التي تساعد في زيادة معدلات النمو، وانتاجية العمل ، ورفع كفاءة الاداء ، وتقليل تكاليف الانتاج .[3]

ثامناً: خطة الدراسة: المحور الاول: الاطار المنهجي للدراسة . **المحور الثاني: المبحث الاول:** الاهمية للتقنيات الحديثة علي نسق التعليم الالكتروني واقتصاد المعرفة – **المبحث الثاني** التحديات المعاصرة التي تواجه المجتمعات العربية وآثارها علي نسق التعليم الافتراضي واقتصاد المعرفة . **المبحث الثالث**: مقترحات للحد من تأثير التحديات الدولية – العربية على الناتج الاقتصادي العربي.

المحور الثاني
التحديات المعاصرة التي تواجه المجتمعات العربية و آثارها
علي نسق التعليم الافتراضي و اقتصاد المعرفة

في البداية والجدير بالإشارة اننا لا ننكر ان التكنولوجيا اصبحت لها اهمية كبيرة في المجتمعات الدولية، لذلك سنذكرها على مستويين؛ التعليم الافتراضي واقتصاد المعرفة .

المطلب الأول: اهمية التكنولوجيا والتقنيات الحديثة في التعليم الافتراضي

من الاهمية معرفة ان التقنيات الحديثة تظهر في المجتمعات العربية كأداة تحليلية لوصف عمليات التغيير في مجالات مختلفة، فهي عملية مستمرة يمكن ملاحظتها باستخدام مؤشرات كمية وكيفية في مجالات الثقافة والاتصال. وقد أُخذت هذه التقنيات عن طريق العولمة التي رأي الباحثين انها تمر بأربع من التحديات وهي؛ المنافسة بين القوي العظمي، الابتكار التكنولوجي والتحديث، وانتشار عولمة الانتاج والتبادل المعرفي .

وقد تم تطبيق التكنولوجيا الحديثة في النسق التعليمي الافتراضي واقتصاد المعرفة والتي نخصها هنا بعولمة التكنولوجيا والاتصال التي ليس لها بُعد مكاني لأنها تدخل في الأنشطة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في كل انحاء العالم ،ولهذا فهي تتضمن تعميقا في مستويات التفاعل الثقافي والاعتماد المتبادل بين الدول والمجتمعات في تنظيم الانتاج والتداخل في الصناعات وانتشار اسواق التمويل . ويتم انتشار هذه التقنيات من خلال أربعة طرق متداخلة :

1- من خلال التفاعل الحواري ثنائي الاتجاه عن طريق تكنولوجيا الاتصال مرئي ومسموع ومقروء
2- الاتصال المونولوج احادي الاتجاه من خلال الطبقة المتوسطة بغرض المحاكاة
3- من خلال المنافسة والمحاكاة بين الشركات والمؤسسات الكبرى بغرض الاحتكار او فرض القوة للبقاء والمحافظة علي المكانة في الاسواق .
4- من خلال تماثل المؤسسات التي تسعي الي التقدم والتطوير [4]

كما ان الثورة التكنولوجية وعولمة الاتصال قد افرزت ايضا علوماً تعتمد علي التقنيات الحديثة في التعمق والتحليل الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة والتطوير الاستراتيجي للاقتصاديات العالمية التي تقوم عليها التمويل والانتاج والتوزيع، ومن هذه العلوم اقتصاد المعرفة والتعليم عن بُعد ، وهما وجهان لعملة واحدة، حيث التأثر الكبير بتطبيق التكنولوجيا المعلوماتية ، **لذلك يطلق علي اقتصاد المعرفة** بأنه فرع من فروع الاقتصاد الذي يعتمد في نموه علي نوعية وكمية المعلومات المتاحة ، والقدرة علي الوصول اليها ، كما انه من انواع الأنظمة الاقتصادية الذي يعتمد فيه الانتاج والاستهلاك علي استخدام مال فكري، وغالبا ما يحصل اقتصاد المعرفة علي حصة كبيرة من انشطة الدول ذات الاقتصاد المتقدم (5) . كما ان المعرفة لكونها الصفة الاساسية للمجتمع الانساني والتي من خلالها تحققت معظم التحولات العميقة والمهمة في مجالات الحياة لما لها من علاقة بتنمية المجتمعات الانسانية؛ فقد نشأ مصطلح **الاقتصاد المبني على المعرفة** والذي يُستخلص من ادراك مكانة المعرفة وتقنياتها والعمل على تطبيقها وتوظيفها في مجتمع يسمي المجتمع المعلوماتي (6).

وللأهمية نوضح اثر التقنيات الحديثة علي التعليم الافتراضي في ظل التحديات والازمات من وجهة نظر الباحثة، ليضع البحث تصوراً لبعض المقترحات التي تلائم و اقعنا وثقافتنا ومواردنا الاقتصادية:

{1} للمعلم:

أدى التطور التكنولوجي والإنترنت إلى إحداث ثورة في عالم التعليم، إذ صاحب ذلك التطور تغيراً كبيراً في آلية التدريس منذ المراحل الدراسية الأولى وصولاً لمرحلة ما بعد الثانوية، ولم يقتصر ذلك التغيير على جهة معينة، بل على جميع الجهات، فقد حصد التعليم الإلكتروني الكثير من الفوائد للطالب والمعلم معاً.

وفيما يلي أهم الايجابيات للمعلم:

أ- يعزز طريقة الدراسة الفردية مما يمكّن المُعلم من التعاون بشكل كبير مع ضعاف الطلبة وتحسين مستواهم العلمي.

ب- يستطيع المعلم الاستفادة من التكنولوجيا والإنترنت لتطبيق وبرهان النظريات العلمية الحديثة، والاستعانة بتطبيقاتها الواقعية من خلال المنصات التعليمية المختلفة وخبرات الدول المتقدمة، لتسمى تلك العملية بالتعليم المستمر للمُعلم.

ج- يمكن بسهولة الوصول إلى بنوك المعلومات والأسئلة على المواقع الالكترونية موفراً بذلك الوقت والجهد للنظر إلى أمور أخرى كمنصات تعليمية جديدة ثبتت فعاليتها.

د- يؤدي إلى التطور المهني في الأداء لدى المعلم وفتح المجال أمامه للإبداع والتفوق للحصول على جودة التعليم واستمراريته.

هـ- يمكّنه التحكم بسهولة في الصفوف ذات الأعداد الكبيرة في توصيل التعليمات بأسرع وقت واقل جهد.

و- يجد مختلف الوسائط والوسائل من التقنيات الإلكترونية لتوصيل المعلومات للطلاب في مختلف الأوقات والاماكن دون توقف.

{2} الطالب:

تتحدد فوائد التعليم الالكتروني عن بُعد للطالب فيما يلي:

أ- سهولة فهم واستيعاب المعلومات وذلك بسبب وجود وسائط مرئية ومسموعة تعزز العملية التعليمية.

ب- الحصول على المعلومات بشكل حدّيث ومباشر من قبل الكاتب.

ج- الحصول على الدورات والمعلومات التي تقدمه المؤسسة التعليمية في أي وقت وفي أي مكان.

د- توفير الوقت والجهد لدى الطالب وذلك بإمكانية الحصول على ما يحتاجه من معلومات من أي مكان من العالم المتقدم.

هـ- تعزيز عملية الاتصال والتواصل ما بين الطالب والمدرس. (7)

و- إمكانية إعادة الدروس والمعلومات مراراً وتكراراً حتى تثبت المعلومة في عقل الطالب المتلقي.

ز- يساعد الطالب على اكتساب المعرفة بنفسه، فيقوي لديه فكرة التعلم الذاتي وعدم الاعتماد على غيره..

ح- الاستفادة والاستعانة بخبرات وتجارب الطلاب المماثلين في الدول المتقدمة في الموضوعات الدراسية والمعلوماتية.

ط- التثقيف الذاتي والتعليم المستمر من خلال الاستخدام الأمثل للتقنيات الحديثة.

أهمية التكنولوجيا والتقنيات الحديثة في الاقتصاد المعرفي:

تُعَد التقنيات الحديثة مهمة في الصناعة، فتكنولوجيا المعلومات اصبح استخداماتها ضرورية لنجاح المنظمات والمؤسسات والصناعات الحديثة ؛ نظراُ لأنها تقلل الوقت والمسافة وتغير طبيعة العمل ، كما انها تعمل علي التطوير والابداع، ومن ثمّ اصبح الاعتماد عليها بشكل كبير ، بالإضافة الي ان هذه التكنولوجية لها القدرة علي تخزين واسترجاع المعلومات بسرعة وفي أي شكل او صورة ، وهذا يعني ان هناك علاقة متميزة بين تكنولوجيا المعلومات والتطوير والتنمية حتي ان تطوير الخدمات المصرفية والصناعة البنكية ؛ اصبح لها ادارة معلوماتية تنشأ بين المدخرين والمستثمرين عند اختيارهم لهذه الاعمال ، كما يمكنها مراقبة المقترضين بل تستطيع البنوك تخفيض ضغوط المنافسة المتزايدة وتزيد من مخرجاتها الخدمية من خلال كم ونوع تكنولوجيا المعلومات بشكل مكثف (8)

وعلي ذلك أصبح من الضروري اعتبار التقنيات الحديثة جزءاُ لا يتجزأ من مدخلات اي صناعة بنكية او انتاجية لأنه أصبح الدافع للمساهمة في تغيير اوضاع المجتمع من حال الي حال في كافة الانظمة الاجتماعية والاقتصادية.

أهمية التكنولوجيا والتقنيات الحديثة في بناء مجتمع المعرفة:

حين نريد تحقيق مجتمع معرفي وجب علينا ان تبدأ " دورة المعرفة " في المراحل الاولي من خلال المؤسسات التعليمية لتمر بثلاثة مراحل رئيسة هي: "**توليد المعرفة** " بالبحث والإبداع والابتكار، ثم **"نشرها"** بالتعليم والتدريب؛ ثم **"توظيفها"**، وذلك بتقديم منتجات وخدمات جديدة أويتم تطويرها لتسهم في مجالات التنمية، لتكون الاستفادة من كل ذلك؛ في توليد الثروة وإيجاد الوظائف، والمساهمة في تطوير حياة الإنسان خاصة عندما يضاف إلى هذه الدورة **بُعد التكنولوجيا**، فتتزايد الدورة المعرفية لتصبح أربعة مراحل لتشكل" 4P" : **الإنتاج Production** ، ويتمثل في إنتاج وتوليد المعرفة بالبحث والتطوير، **والنشر Publication** ويتمثل في نشر المعرفة، و **Proto type** وتتمثل في عملية **تسجيل براءات الاختراع**، **والتطبيق Product** وتتمثل في عملية توظيف وتحويل المعرفة للحصول على منتجات وخدمات جديدة تسهم في التنمية.

ومن هنا عندما يتحقق للمجتمع القدرة على إنتاج وتوليد المعرفة الجديدة، ونشرها في أوعية النشر العالمية، والحصول على قدر وافر من براءات الاختراع يتم نقل المجتمع إلى ما يسمى **مجتمع المعرفة** Knowledge Society ، وحينما يتعدى ذلك إلى تحقيق المرحلتين الثالثة والرابعة (التوظيف، والتطبيق في الحصول على منتجات جديدة قابلة للتداول والإسهام في

التنمية والتقدم، ينتقل المجتمع إلى ما يسمى " **مجتمع اقتصاد المعرفة**" Society based on knowledge Economic " . ويتوقف وضع المجتمع ومكانته بين دول العالم على موقعه من دورة العلوم والتكنولوجيا، ومدي تفعيل مراحلها. (9)

المطلب الثاني: التحديات المعاصرة التي تواجه المجتمعات العربية و آثارها على النسق التعليمي الافتراضي اقتصاد المعرفة

من الجدير بالذكر عندما طرأ علي العالم في الآونة الأخيرة ظاهرة الاطماع السياسية والاقتصادية، واصبح العالم يضج بالحروب والازمات والكوارث الانسانية؛ التي تدفع مئات ملايين الطلاب والتلاميذ عبر العالم إلى اللجوء للتعلم عن بُعد او التعليم الالكتروني، وظهرت تحديات لمن كان مستعداً لخوض التجربة ، وفي من لم يستطع للفقر والجهل خاصة في المجتمعات العربية النامية ، كما كشفت عن صعوبات متعدة وقفت أمام تنفيذ العملية التعليمية حتى في بعض الدول المتقدمة، مما أوجب ضرورة استخدام التقنيات الحديثة كبديل في استمرارية التعليم فاستعانت الدول بوسائل التكنولوجيا الحديثة وكم المعلومات الهائل للاحتفاظ بها واستثمارها .

أولاً: التعليم الافتراضي

يُعد التعليم الإلكتروني او الافتراضي من أهم التطبيقات التكنولوجية، بحيث يمكن القول إنه يمثل النموذج الجديد الذي يعمل على تغيير الشكل الكامل للتعليم التقليدي بالمؤسسة التعليمية. وقد انتشر التعليم الإلكتروني بشكل سريع إلى الحد الذي جعل البعض يتوقع أنه سيكون الأسلوب الأمثل والأكثر انتشارا للتعليم والتدريب في المستقبل القريب وخاصة في العالم العربي خاصة في ازمات الحروب التي تشهدها البلاد العربية؛ **لما له من فو ائد ومميزات عديدة تتمثل في أنه يساعد في حل مشكلة الانفجار المعرفي والطلب المتز ايد على التعليم، كما أنه يساعد في حل مشكلة ازدحام المحاضرات إذا ما استخدم بطريقة التعليم عن بُعد، وتوسيع فرص القبول في التعليم، والتمكن من تدريب العاملين وتأهيلهم دون ترك أعمالهم، وتعليم ربات البيوت مما يساهم في رفع نسبة المتعلمين والقضاء على الأمية، كما أنه يتيح إمكانية التعلم في أي وقت وفي أي مكان للدرجة التي تقل عن الجامعات والكليات التي تقدم هذا النوع من التعليم ويزيد من فعالية التعلم بدرجة كبيرة.** (10)

<u>وهنا يجب ان نفرق بين التعليم الالكتروني والتعليم الرقمي</u> الاول يقوم على التزامن المباشر (أي وجود الطالب والأستاذ في نفس اللحظة للشرح وللاستماع) والتزامن غير المباشر (أي وضع الدروس بأي وسيلة الكترونية مسجلة والاستماع اليها في اي وقت وأي مكان. أما **التعليم الرقمي** هو اتاحة الاختيارات للطالب في مجموع البيانات المدمجة والمحفوظة في صورة برامج. ولكي نتوصل الي التعليم الرقمي يتعين توفير معايير تعليمية جديدة لمحو الأمية الرقمية، والتي يجب ان تكون متاحة لكل مواطن في الدول العربية. إن تطوير المهارات الرقمية في عصر تكنولوجيا المعلومات هو جزء مهم من النمو الاقتصادي في البلاد وخلق فرص العمل، وحل المشاكل الاجتماعية، وزيادة مشاركة المجتمع المدني ونشاطه. ولضمان نجاح الخطة العربية للتحول الرقمي يجب تحديد مفهوم المهارات الرقمية وحسب الأولويات التالية:

1- إدخال التعليم الرقمي وتطوير المهارات الرقمية على جميع مستويات النظام التعليمي
2- تطوير التعليم في مجال تكنولوجيا المعلومات، والتدريب على نطاق واسع من المهنيين تكنولوجيا المعلومات الراقية لصناعة تكنولوجيا المعلومات.
3- وضع نظام للتدريب على المهارات الرقمية لجميع السكان، بما في ذلك الفئات الضعيفة وذو القدرات الخاصة.

4- تطوير المحتوى الرقمي الوطني باللغات المحلية. [11]

وبذلك أصبح التعليم الإلكتروني والرقمي من القضايا الأساسية التي تشغل التربويين لا سيما المهتمين منهم بمجال تكنولوجيا التعليم مما أدى إلى تفجر كثير من الدراسات والأبحاث، حتى أصبح التواصل من العلماء والباحثين الآخرين سواء داخل أو خارج الحدود الجغرافية لبلادهم امراً سهلاً بهدف تبادل الخبرات والمعلومات البحثية.

التحديات التي يواجها النسق التعليمي (الافتراضي):

بعض المعلمين لا يتوقعون تطوراً في اتجاه استخدام مكثف له في المستقبل، فمن وجهة نظرهم يؤكدون على أهمية وجود التفاعل المباشر بين الدارسين فيما بينهم، وضرورة تفاعلهم المباشر مع المعلم لتطوير التلميذ وتنمية مهاراته واكتسابه المعرفة، كما ان من الضروري تدخل الأسرة بشكل مباشر وفعال خلال التوقيت الذى يتلقى فيه الطالب الدروس التعليمية عبر المنصات الإلكترونية، أو البرامج التلفزيونية المعدة لذلك من قبل المهتمين والقائمين علي العملية التعليمية، وذلك لمتابعته جيداً ومعرفة مدى استيعابه خاصة خلال مرحلة ما قبل قدوم فترة الاختبارات. كما انه لا يتوافر لجميع التلاميذ حاسب أو لاب توب شخصي في المنزل الامر الذي كشف عن تفاوت اجتماعي
بين التلاميذ، فيجدون أنفسهم مضطرين لتقاسم ساعات الدراسة مع آخرين. [12]

هذا ويمكن اجمالي التحديات الدولية العربية المعاصرة على النحو التالي:

أ- الحروب وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني

ب- قوانين الملكية الفكرية وحقوق التأليف والنشر الإلكتروني التي تعوق تبادل المعرفة بسبب التهجير والدمار والعنف العدواني على الاراضي العربية.

ج- الحاجة إلى وجود متخصصين لإدارة أنظمة التعليم الإلكتروني.

د- عدم وعي أفراد المجتمع بهذا النوع من التعليم والوقوف سلبياً منه

هـ- انعدام وجود البيئة الدراسية التفاعلية والجاذبة والتي ترفع من استجابة الطلبة في هذا النوع من التعليم، إذ انه لا يحقق بعض الحاجات الاجتماعية والنفسية الهامة في تكوين شخصية الطالب.

و - الزيادة السكانية الكبيرة وما خلفته من زيادة الطلب عن التعليم [13]

ز- التكلفة الاقتصادية العالية في تجهيز البرامج والمادة التعليمية، كما أنّ عملية توزيعها على الطلاب تحتاج إلى رصد مالي كبير، بالإضافة لتكلفة الإعدادات والتجهيزات للمعامل الالكترونية، ففي وقتنا الحالي يعتمد الطلاب ومراكز التعليم على شبكة الإنترنت فقط كوسيلة للتعليم عن بعد. [14]

ونظراً لتلك التغييرات والتحديات التي استهدفت العالم العربي مع دخول عصر المعلومات وثورة الاتصالات، فإن هذا الوقت بالذات يحتاج إلى تطوير برامج المؤسسات التعليمية خاصة في التعليم الافتراضي او الإلكتروني الذي يعتبر من أهم التطبيقات التكنولوجية، فأظهرت شبكة الإنترنت صيغ تعليمية حديثة وانتشر هذا الاتجاه التعليمي الجديد في العديد من المجالات وأخذ أشكالاً وتطبيقات متشعبة منها نظام الجامعة الافتراضية والتي تكيفت منذ ظهورها في فترة وجيزة من مجالات استخدامها والأهداف التي رسمت لها بحيث يمكن القول أنه يمثل النموذج الجديد . واعتمدت في الانتشار علي انشاء العديد

من المراكز للتعليم الإلكتروني بحيث يمكن عن طريقها مساعدة أطراف العملية التعليمية (ادارة وعضو هيئة التدريس وطالب) على تحمل مسئولياتهم في تنميتهم الذاتية والمهنية مما يساعد على تحسين الأداء.

وفي تصور اجمالي لوجود آثار مترتبة على هذه التحديات كانت هذه الدراسة التي قامت بها د. خديجة احمد الزيرة في 2022 وكان من نتائجها ما يلي: [15]

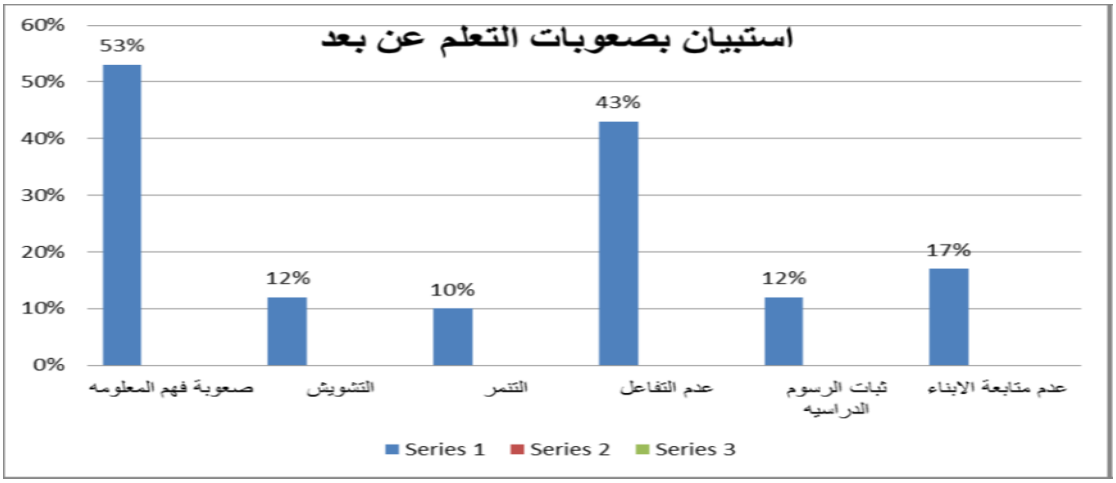

1- صعوبة فهم المعلومة بنسبة53% ، حيث يقوم المدرس بشرح المادة دون اجراء أي مناقشة او ابداء.

2- رأي للطلاب او مراجعة، بالرغم من وجود المادة بين يدي الطلاب في اي وقت وفي أي مكان.

3- عدم التفاعل بين الطالب والمدرس بنسبة43%؛ وهذا الامر يقلل التركيز لدي الطلاب ويقلل من استيعابهم ويكون التعليم مجرد تلقين وليس فكر او ابداع.

4- عدم متابعة الطلاب داخل الاسرة بنسبة17%؛ نظراً لاتكالية الآباء على شرح المدرس دون مراجعة، أو لعدم معرفتهم باستخدامات الحاسوب، او لقلة الدخل لديهم في وجود اجهزة حاسوب.

5- التشويش والازعاج اثناء شرح الدروس الافتراضية بنسبة12% ؛ ويظهر ذلك في عدم الخصوصية للطالب اثناء التعليم الافتراضي.

6- ثبات الرسوم الدراسية بالمدارس مع ان التعليم يتم افتراضي كانت بنسبة12%؛ وذلك لعدم وجود سياسة تعليمية وقوانين تنتهجها ادارة المدرسة، او لعدم وجود متابعة ورقابة من المسئولين على الامور المالية.

كما طُبقت الدراسة ايضاً علي آراء الطلبة واولياء الامور عن التعليم الافتراضي فكانت هذه النتائج

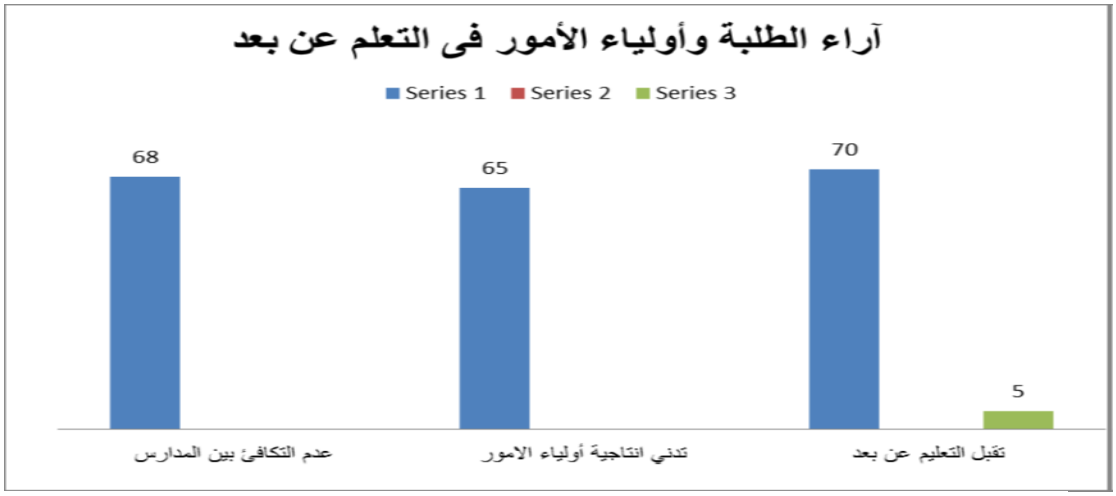

أ- عدم تقبل التعليم الافتراضي بنسبة 70% ويرجع ان هذا التغيير في التعليم غير مألوف لديهم بسرعة كافية، او انهم ينظرون الي السلبيات لهذا التعليم للأسباب التي سنذكرها فيما بعد

ب- عدم التكافؤ بين المدارس بنسبة 68%، وهذا يتضح في الموارد المالية لكل مدرسة وقدرتها علي تطبيق هذا النوع من التعليم وامكانية تجهيزها لتوافر النت داخلها او وجود مكتبة الكترونية خاصة بها

ج- تدني انتاجية اولياء الامور بنسبة65%؛ ويظهر ذلك في عدم قدرة اولياء الامور في متابعة اوردهم من حيث المراجعة والشرح لقلة الخبرة او قلة الدخل وعدم تأهيلهم تدريبياً على استخدام الحاسوب

هذا ويمكن تحليل آراء اولياء الامور والطلاب من وجهة نظر الباحثة عن أسباب تحديات وقصور التعليم الافتراضي على النحو التالي:

1- اقتصار المادة التعليمية على الجزء النظري من المنهاج في أغلب الأحيان، واختصار التجارب الحيّة وما تحققه من فائدة للطالب.

2- إجهاد المتعلّم بسبب ما يقضيه من وقت على الهواتف الذكية وغيرها لمتابعة المواد الدراسية

3- اقتصار دور المعلّم على الجانب التعليمي في أغلب الأحيان، واختصار دوره القيمي والتربوي في تكملة التنشئة الاجتماعية للطلّاب.

4- ضعف تقييم الطالب علي أدائه وتحصيله بشكل مستمر، وهو الدور الذي كان يُسند إلى المعلم في البيئة التعليمية الواقعية، مما يقلل معه اشباع الحاجة الي التشجيع للنجاح والانجاز وتأكيد الذات لديه

5- اعتمادية الشهادات عند التعليم عن بعد غير معترف بها في بعض الدول مما يُفقد الشخص القدرة على العمل في هذه الدول، كما أنّ بعض الشركات والمؤسسات لا تفضّل توظيف الأشخاص الذين يحملون الشهادة الدالة على التعليم عن بُعد.

6- الافتقار إلى الكوادر البشريّة المؤهّلة التي تقوم على تصميم وإنتاج برامج للمواد التعليمية وكذلك الإشراف على سير العملية التعليمية بالشكل السليم.

7- افتقار المجتمع وقلة وعي كثير من الاسر بمفهوم وهدف التعليم الإلكتروني وان الغرض منه هو التطوير والتحديث في النسق التعليمي لمواكبة الثورة التكنولوجية في العالم

8- بعض أعضاء هيئة التدريس لديهم عزوفاً عن انتهاج هذا الأسلوب في التعليم لكونه لا يناهض الفهم والتحصيل الجيد ولا يقوم علي تقييم الطالب بموضوعية .

9- الضرورة المستمرة لتدريب المتعلمين والمعلمين على كل ما هو حديث في عالم الإنترنت وبرامجه الكثيرة والمتغيرة من وقت لآخر بما يجعله عبئ علي موارد الدول واقتصاداتها .

10- عدم توفّر الأمان اللازم للمواقع الإلكترونية وبالتالي التخوّف من اختراقها واستخدامها في غير التعليم والتعلم.

ثانياً: الاقتصاد المعرفي

فرع جديد من فروع العلوم الاقتصادية ظهر في الآونة الأخيرة، يقوم على فهم جديد أكثر عمقًا لدور المعرفة ورأس المال البشري في تطور الاقتصاد وتقدم المجتمع. وهذا ليس بالأمر الجديد بالطبع، فالمعرفة رافقت الإنسان منذ أن تفتّحَ وعيه واتسعت مداركه، **وهذا التعريف يسمح لنا بالتمييز بين نوعين من هذا الاقتصاد:**

النوع الأول : هو اقتصاد المعرفة (KNOWLEDGEECONOMY)

وهو الاقتصاد الذي يقوم على المعلومات من الألف إلي الياء, أي أن المعلومات هي العنصر الوحيد في العملية الإنتاجية، والمعلومات هي المنتج الوحيد في هذا الاقتصاد، والمعلومات وتكنولوجياتها هي التي تشكل أو تحدد أساليب الإنتاج وفرص التسويق ومجالاته، وربما يقصد بالمعلومات هنا مجرد الأفكار والبياناتDATA، وربما تشمل البحوث العلمية والخبرات والمهارات، وكلاهما صحيح . المهم أن هذا الشكل من الاقتصاد هو نفسه اقتصاد المعلومات أو الاقتصاد الرمزي وهو نفسه الاقتصاد ما بعد الصناعي.

النوع الثاني : هو الاقتصاد المبني على المعرفة (KNOWLEDGEBASEDECONOMY)

وهو الذي تلعب فيه المعرفة دوراً في خلق الثروة. لكن ذلك ليس بجديد، فقد ظل للمعرفة دورا قديماً ومهماً في الاقتصاد، لكن الجديد هو أن حجم المساحة التي تحتلها المعرفة في هذا الاقتصاد أكبر مما سبق وأكثر عمقا مما كان معروفا. بعبارة أخرى قديماً كانت المعرفة تستخدم في تحويل الموارد المتاحة إلي سلع وخدمات وفي حدود ضيقة. الآن في هذا النوع من الاقتصاد لم يعد هناك حدود لدور المعرفة في تحويل هذه الموارد, بل وتعدت في دورها ([16])

تحديات دوليه تواجهها المجتمعات العربية في اقتصاد المعرفة:

اولاً: عدم الأخذ بهذه الاعتبارات عند استخدام التكنولوجية المعلوماتية والحديثة في المجال الاقتصادي:

أ- الافكار التي تحملها التكنولوجية المحلية والمملوكة لنا بالفعل، هي التي عشنا عليها وألفناها وليس الفكر الاوربي والذي في الغالب يشوه نظرتنا واتجاهاتنا العلمية والفكرية، ان الثورة التكنولوجية بقدر ما هي اضافة كبير للتقدم والنمو المستدام إلا انها تخلق في الوقت نفسه معضلة نتيجة للتغير في الثقافة وعدم التأقلم مع متطلبات الاقتصاد القائم علي المعرفة التكنولوجية التي لم يصل الكثير منها الي مجتمعاتنا بعد .

ب- الفكر العالمي ونتائج البحث العالمي هو ميراث انساني عام، ومن هذين المصدرين يستاق علماؤنا الحلول التكنولوجية التي تواجه الجهاز الانتاجي الذي تبنيه من جديد استراتيجية حد الكفاية فالجهد المطلوب من مراكز البحث العلمي لدينا يتمثل في عدة خطوات:

الاولي؛ تطوير التكنولوجيا المحلية وتطعيمها بما هي في حاجة اليه حتي تقدم اكبر قدر من المساهمة الفعالة وبأقل التكاليف الممكنة.

أما الثانية؛ تطويع التكنولوجيا الاجنبية لظروفنا وليس بنقل منجزات التكنولوجية القائمة. أما الثالثة؛ الابداع النابع من توفر الثقة في النفس، وشيئا فشيئا تُبني التكنولوجية الذاتية من خلال ما تحققه التنمية الاقتصادية من نجاح [17]

ثانياً: ومن وجهة نظر الباحثة الاحتلال والهيمنة الاقتصادية والسياسية؛ حيث يمكن ان نستنبط التحديات القائمة في الواقع العربي، ولا سيما ما يرتبط منها بمجالات المعرفة، فقد تم الوقوف على استمرار الاحتلال الأميركي للعراق والتشتيت والهيمنة على بلاد سوريا وليبيا واليمن وفلسطين التي واجهت الغزو الإسرائيلي والابادة والتهجير. **أن الحريات بأشكالها المختلفة** تُعد أبرز سمة من سمات البيئات المحفزة للمعرفة.

وقد أصبحت هذه المسلمة عنواناً للعصر، ومرشدا لجميع تجارب النهوض المعرفي، فكل بيئة راعية للحريات توفر إطاراً ملائماً لقيام مجتمع المعرفة. والمعرفة والحرية وجهان لعملة واحدة، لذلك إثارة المشاكل التي تثيرها نزعات التطرف والتشدد والتي تميل إلى عدم الاعتراف بالآخر وتعتمد منطقا أحاديا ومنغلقا في الفكر؛ وهذا له الاثر الكبير على مناخ الحريات الذي يعتبر شرطا معززاً لإقامة مجتمع معرفي.

ثالثاً: ان المجتمعات العربية تفتقر الي بيئات حاضنة ومؤسسات وسياسات داعمة

وذلك لكي تحقق طفرة كبيرة في إنتاج واستحداث المعرفة علي نحو تواصل معرفي منتج، يقوم على مسلمتين مركزيتين متلازمتين. **أولاهما** هي التلاحم بين العناصر المكونة لثلاثية المعرفة والتنمية والحرية، **والثانية** هي العلاقة الوثيقة بين مطلب التنمية وبناء مجتمع المعرفة. لهذا الأمر يجب تشخيص الضغوط والقيود التي تعرقل بناء مقومات مجتمع المعرفة خاصة في البيئة السياسية والاقتصادية، وكذلك البيئة الاجتماعية والثقافية والإعلامية، ليبرز أشكال الإكراهات والقيود التي تحول دون تشكيل بيئة حاضنة ومستوعبة لمتطلبات مجتمع المعرفة.

رابعاً: ضعف المؤسسات والقوانين

ومختلف العناصر التي تمكّن من المراجعة والمراقبة والمحاسبة علي مصنفات البحث العلمي، أي بناء ما يؤهل المجتمع العربي لإنتاج وإبداع المعرفة لتضمن له الدعم والرعاية

خامساً: رأس المال المعرفي

عند الأطفال والشباب والكبار يكشف عمق الفجوة التي تزداد اتساعا بين أحوال رأس المال المعرفي العربي ومكاسب المعرفة والثورة المعرفية المتواصلة في العالم وأشكال التمايز والاختلاف والتقابل بين البلدان العربية في مختلف مراحل التعليم المختلفة حيث تبقى اليوم تفاوتات كبيرة في رأس المال المعرفي المكتسب من خلال التعليم لا بين الدول وبعضها البعض فحسب، بل في داخل كل دولة عربية على حدة، بين الذكور والإناث، وكذلك بين الأصغر سنا والأكبر سنا من الراشدين .

سادساً: أوضاع التعليم في المنطقة العربية

أ- التعليم الاساسي؛ حيث يلاحظ أن الجهود التي بذلتها الدول العربية منذ أوائل التسعينات من القرن العشرين لم تنجح في تحقيق أهداف التعليم للجميع، وعن الوفاء بالمعايير العالمية المعنية بالتعليم المهني والتقني والتعليم العالي. وقد دلّت الإحصاءات المتوافرة على وجود ما يقارب من تسعة ملايين طفل في سن التعليم الأساسي في الدول العربية خارج المدارس، ومن يبقون لا تتجاوز خطاهم عتبة التعليم الأساسي بنسبة كبيرة تناهز 40% في سبعة بلدان عربية، ، مما يصعب على تلك البلدان الانخراط في الاقتصاد القائم على المعرفة والذي يتطلّب معارف نظرية وتقنية لا يمكن اكتسابها إلا في مراحل تعليمية تلي مرحلة التعليم الأساسي.

ب- التعليم الجامعي؛ لا يتوافق بالضرورة مع متطلّبات الانتقال إلى اقتصاد المعرفة الذي يعتمد بشكل أساسي على العلوم المتخصّصة، والتقنيات الحديثة، وثورة الاتصالات، والانفتاح على المكاسب المتطورة للمعرفة. ويشكّل هذا الأمر عائقا أمام تكوين رأس مال بشري عالي الكفاءة، قادر على الابتكار والإبداع والتجديد، والوفاء باحتياجات سوق العمل.

سابعا: تقانة المعلومات والاتصالات في الدول العربية:

أن التقنيات المعلوماتية تعد إحدى الدعائم الرئيسية لإقامة مجتمع المعرفة؛ ذلك أنها تمثل الأداة الرئيسة في العصر الحالي لنشر المعرفة وتداولها، علاوة على دورها في تطوير ودعم وتسهيل وتسريع البحث العلمي والثقافي على أوسع نطاق ممكن ولذلك تم تعميمها في مختلف مجالات الحياة؛ في الاقتصاد والإدارة والتعليم، مما يكشف درجات تغلغلها في مختلف البنى في المجتمع. إلا هناك **تحدي من نوع آخر تواجهه التقنيات المعلوماتية وهو المحتوى الرقمي العربي**، حيث يتصف بضآلة هذا المحتوى مقارنة مع المحتوى الرقمي العالمي. فما تزال شبكات الاتصالات التي يمكن من خلالها النفاد إلى خدمات الانترنيت في الدول العربية متدنية من حيث السرعات؛ فعلي سبيل المثال في اليابان والولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبريطانيا يستطيع مستخدمو الانترنيت النفاذ إلى خدمات الانترنيت بسرعات تصل أو تفوق 1 مليار كيلوبية في الثانية. وفي المقابل تستخدم في معظم الدول العربية شبكات تتراوح سرعة الاتصال عبرها بين 128 و 1024 كيلوبية في الثانية.

ثامناً: تطوير اللغة العربية؛

يتم الإشارة فيها إلى الفقر التقني للغة العربية مقارنة مع اللغات التي تمتلك ناصية المجال التقني المعلوماتي، لذلك من الأهمية تطوير أدوات هذه اللغة، لتصبح قادرة على تركيب المحتوى الرقمي بما يوسع مكاسب العرب التقنية، ويوسع المحتوى الرقمي على وجه العموم. مع ضرورة توجيه المزيد من البحوث لتفهم كيفية تفاعل اللغة العربية مع تطورات التقانة الرقمية الجديدة، من حيث التعرف والنطق والدلالة. وايضاً لابد من تأمين أواصر التعاون بين المؤسسات المعنية داخل البلدان العربية وشركائها على الصعيدين الإقليمي والعالمي

تاسعاً: مظاهر ومؤشرات الفجوة الإبداعية في المعرفة العربية

أن الوطن العربي يفتقد إلى مرصد قومي يُعِدُ المؤشرات الكمية والنوعية العربية، ويضمن مصداقية البيانات حول البحث والنشر العلمي والإبداعي العربي. كما أن المؤسسات الدولية تشكو من النقص الفادح في المعلومات الواردة من الدول العربية وذلك من خلال رصده لنشر وإنتاج المعرفة العلمية، ووقوفه على معطيات تتصل بواقع مراكز البحوث العربية، إضافة إلى مسألة تمويل البحث العلمي في الوطن العربي[18]

عاشراً: رأس المال واليد العاملة

وهذه تضاف الي مشكلات الاقتصاد العالمي الرئيسية، ونعني بها فائض رأس المال واليد العاملة، فكون معظم المجالات الاستثمارية الصناعية والخدماتية التي خلفتها هذه الثورة (مثل ما يسمي البيع الالكتروني) اي بيع السلع عبر شبكة الانترنت، هي ببساطة بدائل للنشاطات القائمة كالبيع بالمفرق او العقود التجارية التقليدية التي لا تشكل زيادة صافية في الطلب الاستهلاكي الكلي او في مستوي التوظيف على الصعيد الاقتصادي الكلي. كما ان الصناعات الجديدة واسواق العمل على الرغم انها اصبحت أكثر مرونة في زيادات فرص التوظيف وساعات العمل بما انعكس على سياسات الحكومات باتجاه تراجع دور الدولة في الحماية والتأمين الاجتماعي والاستقرار، الأمر الذي من شأنه ولّد معه مشكلات اجتماعية تتمثل في زعزعة الثقة وعدم الاستقرار خاصة في توزيع الدخول. كما ان ثم هجرة الأدمغة العربية – فقد ساهم الوطن العربي بنسبة31 % من هجرة كفاءات الدول النامية إلى الغرب-، واضعا اليد على أهمية الهجرة البينية التي تَضِيق وتتسع بين الأقطار العربية دون سياسة واضحة، وقادرة على تحقيق نوع من التكامل بين الأقطار العربية [19]

الحادي عشر: عدم استثمار الإمكانات والطاقات البشرية الموجودة في الدول العربية

وعلى كافة المستويات سواء أ كانت ذكوراً أو إناثا استثماراً رشيداً يعظّم من المردود الاقتصادي والاجتماعي لهذا الاستثمار من خلال توظيف الموارد الاقتصادية بكفاءة عالية.

الثاني عشر: ضعف العلاقة بين قضايا التنمية والبنى التحتية التكنولوجية المتطورة

على مستوى بعض الدول العربية. لذلك تعتبر معظم الدول العربية مستهلكة لتكنولوجيا المعلومات وليست منتجة ولا متوطنة لها.

ولهذا الأمر وجب التأكيد على تبنّي جملة من الاجراءات والقرارات التي تسمح لها بتشكيل كتلة اقتصادية وبشرية قادرة على أن تفرض موقعا تفاوضياً ايجابياً فيما لو اتحدت لا سيما في مجال استيراد التقنية، فضلاً عن نشر تقنية المعلومات والاتصالات فيما بينها والتوسع في الربط الالكتروني وتطبيقاتها المتمثلة بالحكومة الالكترونية، والأعمال الالكترونية، والتجارة الالكترونية، والتوسع في خدمة الانترنت، بما يساهم في بناء القواعد المتينة لاقتصاد المعرفة".[20]

المحور الثاني

تأثير التحديات الدولية العربية المعاصرة علي اقتصاد المعرفة والتعليم الافتراضي

الاتجاه العام يشير ان الدول التي تسعي الي التغيير والتطوير تتبنّي فكرة الاقتصاد المعرفي والتعليم الافتراضي ، فهما الهدف الاساسي الذي تسعي اليه الدول لتحقيقه عبر منظومة متكاملة ومتعددة في جميع القطاعات ، ولا يتوقف الأمر علي انهما غاية بل آلية من آليات التطور والتأثير علي العلاقات الدولية خاصة في ظل الازمات الاقتصادية العالمية ، وان من خلال المساحات الزمنية الكبيرة بين الدول المتطورة والدول النامية استطاعت الدول المتطورة ان تحقق قفزات تنموية كان بفضل ما اسسته من اقتصاد المعرفة علي جميع المستويات سواء التعليمية او الاقتصادية، اما الدول التي تنظر الي التعليم علي انه تخريج كوادر متعلمة فقط لا تزال تعاني من التخلف، وعليه فقد حمل القرن الواحد والعشرين تحديات جديدة ومهمة تأثر بها العالم العربي كباقي الدول النامية بشكل كبير، فقد تنامى التنافس الدولي الناجم عن مختلف ظواهر العولمة .

كما أصبح من الواضح أن الاقتصاد القوي هو الاقتصاد المبني على المعرفة Knowledge-Based Economy التي يكتسبها العلم والتعليم، حيث ازدادت حصة المعرفة لتصبح جزءاً لا يتجزأ في أي عمل لأي منتج أو خدمة، مما يوجب حمايتها والحفاظ على مكوناتها، الآمر الذي يجعل التنمية واستدامتها تظهر في اتفاقيات دولية عديدة ذات صلة بالنشاط الملحوظ للمنظمة العالمية للملكية الفكرية في كل أنحاء العالم. (21)

وقد شهد عالمنا المعاصر سرعة تدفق التكنولوجيا والمعلومات على نطاق واسع وشامل لكل المجالات المختلفة سواء الموجودة أو المستحدثة، حتى أصبح التقدم والانتاج في شتي الاعمال يعتمد على الابداع والابتكار وتحويل المعلومات الي معرفة. وهذا الدور اوجد اقتصاد جديد وهو اقتصاد المعرفة، الذي يعتبر المحرك الاساسي للبحث العلمي وتوظيف المعرفة بكفاءة أكبر، واعطي الاشارة الي التعليم النوعي بدلاً من الكمي من خلال دعم عمليات التعليم العالي والبحث العلمي. وهذا لا يأتي إلا من خلال منظومة تعليمية تتمتع بكفاءة عالية لمراكز البحوث والجامعات من اجل الدخول الي المخزون العالمي للمعرفة واستيعاب هذه الابتكارات والابداعات الحديثة لتكييفها مع الاحتياجات والسوق المحلية وخلق تكنولوجيا جديدة توائم مواردنا وامكانياتنا واسواقنا العربية. (22)

اذاً الاقتصاد المعرفي يقوم علي دمج التقنيات الحديثة مع الاصول الفكرية والمعرفية للبحث والتصميم والتطوير والابداع والتعليم وحقوق الملكية البشرية لتحويلها الي سلع وخدمات وانشطة قائمة على المعرفة، اي انه يعتمد على القدرات الفكرية أكثر من المدخلات المادية او الطبيعية، وهذا بالطبع يساهم بشكل كبير في سرعة وتدفق التقدم التكنولوجي والعلمي، فالمعلومات والمعرفة تنمو بالمشاركات والتطبيق. وإذا كان الاقتصاد المعرفي بناؤه يقوم على الابداع والابتكار والعلم فإن المؤسسة التعليمية هي المعقل والمصنع لهذا الابداع والبحث العلمي، لأنها القادرة على تخريج كوادر علمية تستطيع ان تنهض بالمعرفة والتأقلم مع الثورة التكنولوجية من خلال الباحثين والدارسين فيها. (23)

ومن هذا المنطلق يتأكد لنا حقيقة وجود علاقة وطيدة بين التطور التكنولوجي كأحد اساليب التقدم وبين النسق التعليمي الافتراضي والنسق الاقتصادي.

المحور الثالث

مقترحات للحد من تأثير التحديات الدولية العربية علي الناتج الاقتصادي العربي

يتبادر الي اذهاننا هذا السؤال: كيف يمكن لاقتصاد المعرفة ونسق التعليم الافتراضي مواجهة التحديات الدولية التي تحقق التنمية المستدامة وتحافظ علي الناتج الاقتصادي العربي في ظل التحديات الدولية؟

الاجابة؛ تكون من خلال عدة منطلقات تعتبر في حد ذاتها مقترحات يجب التمسك بها حتي نعبر هذه التحديات وتأثيرها المباشر على المجتمعات العربية وننطلق نحو مسار التنمية المستدامة للتعليم والاقتصاد المعرفي

أولاً: اقتصاد المعرفة والتنمية المستدامة: نستطيع استثمار اقتصاد المعرفة من خلال

أ- مشاركة الشباب في التنمية الاقتصادية

من الضرورة الأخذ بتشجيع الحوار الفكري والثقافي بين الشباب حول قضايا التنمية الشاملة والتحديات التي تواجه مجتمعاتنا من الخارج والداخل، مع التأكيد على قيم التعددية وقبول الرأي الآخر، فمن المؤكد عدم الفصل بين قضايا التنمية والمشاركة والانتماء؛ فجميعها لهم الأثر المباشر والقوى في تطور المجتمعات اقتصاديا واجتماعيا. ولهذا زوصى الدراسة بضرورة التنسيق بين مؤسسات الدولة في إعادة صياغة النسق المعرفي للشباب الجامعي لتجاوز حالة السلبية

واللامعيارية في العزوف عن المشاركة في التنمية المجتمعية؛ ويكون ذلك من خلال وضع منهاجا للتوجيه الوطني يشتمل على مفاهيم ومهارات واتجاهات تثقيفية ومعرفية عن مفاهيم وأساليب التنمية الاقتصادية.

وتؤكد الدراسة ضرورة استثمار طاقات الشباب نحو تحمّل مسئولية الإبداع والابتكار في إيجاد الحلول المناسبة لنهضة البلاد من عثراتها اقتصاديا وذلك من خلال تدعيم القيم الاجتماعية والأخلاقية والاقتصادية والأخذ بالمنهج التشريعي الذي وضعه الإسلام ونص عليه القرآن ؛ لتصدى النزعة الاحتكارية والهيمنة الدولية من قبل الدول المتقدمة وخاصة الشروط المجحفة لصندوق النقد الدولي ؛ وذلك من خلال وجود مشروعات قومية يلتف حولها الشباب والاهتمام بالبرامج التنموية في الدورات التدريبية والاطلاع على المستجدات والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، مع وجود الخطاب الديني والتعليمي والتربوي من قبل مؤسسات الدولة بالإضافة الي تدريبه علي قبول التغيير وتحفيزه علي العمل والانتاج وجعله مسئولاً ومشاركاً في الحراك الاقتصادي التنموي .

ب- الاهتمام بالبرامج والمشروعات التنموية والقومية

من الأهمية تحديد الأولويات والاحتياجات عند وضع الخطط والسياسات التنموية بما يلائم ظروف المجتمع واقتصاداته، وعلى ذلك فوجود النسق المعرفي للشباب والشفافية عن المشروعات التي تديرها الدولة وإمكانية تدعيم مشروعات صغيرة أو متناهية الصغر التي يمكن تحقيقها من خلالهم؛ لمن الأهمية في خلق الإبداعات والابتكارات عند الشباب للعمل والإنتاج بالإضافة إلى ضرورة إيجاد فرصة المشاركة من الشباب في السياسات التنموية للمشروعات التي تضعها الدولة ضمن سياستها الاقتصادية. وإذ يوصى البحث ان تكون السياسة التعليمية قائمة على البحث العلمي وليس على التلقين، من خلال خلق مناخ تعليمي يستثمر طاقات وقدرات الشباب لتوظيفها على قيم العمل والمعاملات مع الآخرين والقيم الأخلاقية والسلوكية بالإضافة إلى المراكز التأهيلية التابعة للجامعات ومؤسسات الدولة لتدريبهم على سياسة الإنتاج لا للاستهلاك

ج- فيما يتعلق بتنمية النسق المعرفي للقيم

من الأهمية إعادة النظر في ثقافة التنشئة الاجتماعية للقيم والموروثات القائمة بالمجتمع لتدعيم القيم التي نادت بها الشريعة الإسلامية والقائمة على الأخلاق والدين القويم ومتابعة المصادر المعرفية التي يتلقى منها المعرفة . كما يجب التصدي إلى الغزو الثقافي والفكري الذي يهدم الهوية المصرية ويتيح البلبلة والتشكك في قيمنا الإسلامية بل وطمسها إذا احتاج الأمر لذلك . ومن الضرورة والأهمية نبذ العادات والتقاليد التي لا تتفق مع اقتصاداتنا من استهلاك وتبذير ورشوة وربا في المعاملات المادية وفساد في الضمير والسلبية والاتكالية التي تهدم لا تبنى مجتمع متقدم وتنمية مستدامة .

كذلك من الأهمية بناء الفكر المعرفي للوسائط التي تتولى القيام بالتنشئة الاجتماعية وخاصة الأسرة والجامعات ـ لتجاوز التناقض في السلبية واللامبالاة الظاهرة بين القيم التي يؤمن بها الشباب في الوقت الراهن وبين ما تنادى به الشريعة الإسلامية من قيم التعاون والإيثار والمصلحة العامة والمشاركة بالمسئولية في التنمية المستدامة بالمجتمع. **ولذلك توصى الدراسة** ببناء استراتيجي قيمي لهذه الوسائط؛ تستهدف كيفية تأسيس الشباب ونشأتهم على اكتساب القيم اللازمة للعمل والإنتاج وربط ذلك بسياسات اقتصاد الدولة وتعديل المفاهيم المغلوطة للمواطنة والانتماء [24]

ثانياً: التعليم الافتراضي والتنمية المستدامة

بالرغم من التحديات الدولية؛ يمكن تحقيق التنمية المستدامة من خلال ما يلي:

1- انشاء قناة تلفزيونية للتكنولوجيا تقوم ببث البرامج التكنولوجية المترجمة لأخر الابتكارات والاختراعات في مجال صناعة التعليم، ويا حبذا لو الامر لا يحتاج إلى طبق للاستقبال، بالإضافة الي تحرير القنوات التعليمية المتخصصة من وزارة الاعلام وضمها الي المؤسسات التعليمية.

2- إذا كانت البعثات العلمية للدول الأوربية وأمريكا قد تجتذب بعض الحاصلين على المنح للاستمرار في هذه الدول مما يفقد البعثة الهدف منها، لذلك يجب ألا تُوجّه البعثات في دول بعينها وخصوصاً أوربا وأمريكا نظراً لما يوجد بها من عوامل جذب في كافة النواحي، وبالتالي تكون البعثات في شتي الدول والمجالات لجمع أكبر قدر من المعلومات، ويستفيد منها أكبر عدد ممكن من الشباب والمعلمين على أن تساهم جميع الهيئات والوزارات في تكلفة هذه البعثات العلمية

3- الاهتمام باللغات الاجنبية وإنشاء فروع من أنواع المدارس الجديدة المهنية خاصة عند استقبال طلاب التعليم الأساسي. مع إدخال لغات جديدة مثل الصينية واليابانية والألمانية والعبرية في تخصصات معينة توائم الدول المتقدمة في المجالات المختلفة ليستطيع الطلاب الاطلاع على تجاربهم وخبراتهم

4- إنشاء هيئة للترجمة تقوم بجمع كتب العلوم الحديثة في شتي المجالات من شتى دول العالم المتقدم وترجمتها مثلما حدث في عصر البطالمة والعصر العباسي وعصر محمد علي بحيث لا تكون الترجمة قاصرة على كتب الفلسفة والسياسة والقصص الأدبية فقط، ولكن الكتب العلمية والتكنولوجية أيضاً.

5- الاهتمام بتنمية المهارات الابتكارية والإبداعية والأفكار الخاصة بالطلاب الموهوبين ومحاولة دراستها من خلال إنشاء معمل للابتكارات بكل مدرسة للمساعدة على تنمية وتوجيه هذه الابتكارات ومحاولة الاستفادة منها ومعرفة مدى ملاءمتها للتطبيق ... وإنشاء منهج دراسي للابتكار يخصص له حصص أسبوعية

6- وجود معمل حاسوب يقوم بإنشائه القطاع الخاص أو شباب الخريجين – صندوق التنمية الخ. داخل كل مدرسة حسب مواصفات تضعها الوزارة مع تحصيل رسوم مقابل حق الانتفاع للمكان منه لكي يستخدم لدورات الكمبيوتر بصفة خاصة مع جعل عدد من الساعات لاستخدام الإنترنت بعد انتهاء ساعات الدراسة مع رقابة من الوزارة ودون المشاركة في أرباحه.

7- إصدار كتاب للمعلم يكون مطبوعاً خصيصاً له يحتوي على كافة الوسائل والوسائط المساعدة التي يمكن أن تتوافر في المدرسة من CD أو دسكات أو شرائح أو أشرطة فيديو ويوضع في المعمل الخاص بكل تخصص أو في المكتبة المدرسية.

8- إنشاء هيئة خاصة تسمي مثلاً (بالهيئة العليا للتعليم والثقافة والإعلام) تتكون من مؤسسات الدولة :

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – و التربية والتعليم - والثقافة – والإعلام والشباب والرياضة تكون مسئولة عن تجويد التعليم ومناهجه وأساليب عرض هذه المناهج طبقا لاحتياجات الدولة وسوق العمل.

9- أن يتم ربط جميع المكتبات العامة والعلمية والثقافية والمدرسية بمنظومة إلكترونية وإصدار بطاقة تتيح لكل طالب الاستعارة من أي مكتبة في أي مكان طالما ليس مستعيراً من مكتبة أخري لتشجيع الطلاب على دخول المكتبة.

10- إصدار CD مع كل كتاب دراسي يمكن استخدامه منزلياً للمراجعة يحتوي علي المقرر والاسئلة والتدريبات وطريقة الاجابات بعدة طرق تناسب القدرات العقلية للطلاب، مع توضيح طريقة الامتحانات وكيفية توزيع الدرجات

11- التأكيد على الطلاب أن الحاسوب المتوفر لهم سواء في المدرسة او المكتبات ما هو إلا وسيلة للمساهمة في جودة التعليم، لأن الاهتمام به الزائد يهمل باقي جوانب التنمية التكنولوجية لهم ويعطل انتاجهم الابداعي في العملية التعليمية

الخاتمة

من المسلمات ان ظاهرة التغيرات المجتمعية دائمة ومستمرة دون توقف، ولهذا قد اخذت مكان الصدارة من التفكير البشري منذ فجر الحضارات الانسانية وحتى يومنا هذا. وقد اهتم به المفكرين من عدة تصورات تبعاً للاتجاهات الفكرية والايدولوجيات السائدة في كل مجتمع، وما يجمع عليه المفكرين ان التغيرات المجتمعية ظاهرة اجتماعية وحقيقية لا تقبل الشك، فالمجتمع بطبيعته متغير فهو يأخذ من الجيل السابق جوانب تاريخية وثقافية ويضيف عليها تمشياً مع واقعه الاجتماعي ومتطلباته المستجدة. ([25])

ومن الضروري التفرقة بين التقدم الاجتماعي Social progress وبين الظاهرة الاجتماعية Social phenomenon ، فلا احد ينفي التطور الهائل الذي احدثته التكنولوجيا في جميع المجالات وخاصة في عملية التعليم والتعليم عن بُعد الذي اصبح ظاهرة واقعية بعد ازمة كورونا، لذلك لا احد ينكر علينا مواكبة التقدم والقفز بخطي سريعة نحو التقدم والتطور شأننا في ذلك شأن العالم المتقدم عندما اجتاحت ازمة كورونا العالم وتسببت في ضعف العملية التعليمية وضرب الاقتصاد العالمي لذلك تطرقت الدراسة الي ضرورة التخطيط للخطوات القادمة بحيث تكون مدروسة علمياً ومنهجياً وفي حدود امكانياتنا ومواردنا حتي لا نثقل علي أنفسنا ونزيد من اعبائنا الاقتصادية وعلي طلابنا بالآثار الاجتماعية والنفسية السيئة اثناء التعليم عن بُعد.

المراجع

1- مها عبد الجبار السامائي: راس المال الفكري في ظل اقتصاد المعرفة واثرها في رسم السياسات الاقتصادية والسياحية 2015 ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة المستنصرية

2- أداة اليونيسف للتتبّع العالمي للاستجابة في مجال التعليم، أيار / مايو 2020.

3- قاسم احمد حنظل: دور تكنولوجيا المعلومات في تعزيز الاقتصاد المعرفي ،المجلة العربية للدراسات الانسانية ،2020

4- السيد يسين : العولمة والطريق الثالث ، مريت للنشر والطباعة ، 2006

5- صادق بلعان : الاقتصاد المعرفي ودوره في التنمية الاقتصادية ، العراق ، جامعة الكوفة

6-مركز المعلومات موقع المنظومة : سعد خضير عباس الرهيم : الاقتصاد المعرفي اساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية ، جامعة بابل ، 2007

7- مركز المعلومات : موقع موضوع : صهيب شبلي الخزاعلة - ١٠ مايو ٢٠١٩

8- عبد السلام بعارة : اثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحقيق التنافسية في البنوك الاردنية ، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي ، جامعة الازهر ، 2014

9- محمد فكري : المجتمع العربي نحو اقتصاد المعرفة ، المؤتمر الثاني لمؤسسة التربية والعلوم والآداب ، 2020

10- نبيل عبد الخالق متولي، تحديد منظومة التعليم الثانوي في ضوء مفهوم التعليم الالكتروني، مجلة كلية التربية ، جامعة الزقازيق، 2004م

11-علي نبيل : تحديات عصر المعلومات ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 2003م

12 - فكري فؤاد احمد: استراتيجيات التحول الرقمي وتحقيق مجتمع المعرفة بالدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الادارية، جامعة الدول العربية ،2023

13- طارق عبد الرؤوف: التعليم الالكتروني والتعليم الافتراضي اتجاهات عالمية معاصرة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، ط1، 2014م

14-خديجة احمد الزيرة : انضباط القيم والسلوك العام اثناء التعلم عن بعد في ظل الازمات في دولة الامارات، المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب ، مصر ، العدد 6 ، 2022

15- يوسف ابراهيم يوسف : محاضرات في علم الاقتصاد الاسلامي ، مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي ، جامعة الازهر ، 2005 ، بتصرف

16- عبد الرحيم الحسناوي: تقرير المعرفة العربي : نحو تواصل معرفي منتج، المكتب الإقليمي للدول العربية، ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، 2009.

17- محمد جبار طاهر السمري : دور اقتصاد المعرفة في تحقيق النمو الاقتصادي ، مصر نموذجاً في عرض لبعض التجارب الدولية ، مجلة الاكاديمية العلمية ، العراق ، 2018

18- حسام العايش : موقع Linked 2016

19- وهيبة صاحبي وآخرون: دور البحث العلمي في اقتصاد المعرفة ، المجلة العربية للآداب والدراسات الانسانية، المجلد الرابع، 2020

20- طريف شوقي محمد فرج : بناء العقلية البحثية كضرورة لتوجيه البحوث لخدمة قضايا الأمة، المؤتمر العلمي الاول لكلية التربية بالاشتراك مع مركز الدراسات المعرفية، جامعة الازهر،2007

21- مركز المعلومات : موقع الموضوع ، التغير الاجتماعي مفهومه ومصادره وآلياته ، 2018

22- (الباحثة) : *العلاقة التبادلية وآثارها بين الحاجات النفسية والاجتماعية لدي الطلاب عند التعليم عن بعد ، الكتاب الدولي لمؤسسة التربية والعلوم والآداب، 2020م

* دور الجامعات في تعزيز الانتاجية العلمية لدعم الاقتصاد المعرفي، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، المركز الجامعي احمد بن يحي ، الجزائر، 2020

* التغيرات المجتمعية المعاصرة في ظل الازمات، مجلة العلوم الاجتماعية والدراسات الانسانية ، الجزائر ،2021، ص 12

* آليات التمويل الاسلامي نموذج لاستخدام التقنيات الحديثة للحد من المشكلات ، المؤتمر الدولي الثاني تمكين التطبيقات الذكية بين الفقه والقانون رؤية مستقبلية في دولة الامارات العربية المتحدة، 2020 .

الهوامش:

[1] - أداة اليونيسف للتتبّع العالمي للاستجابة في مجال التعليم، أيار / مايو 2020.

[2] - قاسم احمد حنظل: دور تكنولوجيا المعلومات في تعزيز الاقتصاد المعرفي ،المجلة العربية للدراسات الانسانية ،2020، ص 162

[3] - مها عبد الجبار السماني: راس المال الفكري في ظل اقتصاد المعرفة واثرها في رسم السياسات الاقتصادية والسياحية ، مرجع سبق ذكره

[4] - السيد يسين : العولمة والطريق الثالث ، مريت للنشر والطباعة ، 2006 ، ص18-20 بتصرف.

[5] - صادق بلعان : الاقتصاد المعرفي ودوره في التنمية الاقتصادية ، العراق ، جامعة الكوفة ، ص8 بتصرف .

[6] - - مركز المعلومات موقع المنظومة : سعد خضير عباس الرهيم : الاقتصاد المعرفي اساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية ، جامعة بابل ، 2007

[7] - مركز المعلومات : موقع موضوع : صهيب شبلي الخزاعلة - ١٠ مايو ٢٠١٩

[8] - عبد السلام بعارة : اثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحقيق التنافسية في البنوك الاردنية ، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي ، جامعة الازهر ، 2014 ، ص87

[9] - محمد فكري : المجتمع العربي نحو اقتصاد المعرفة ، المؤتمر الثاني لمؤسسة التربية والعلوم والآداب ،2020 ، ص2

[10] - علي نبيل : تحديات عصر المعلومات ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 2003م ، ص 42

[11] - فكري فؤاد احمد: استراتيجيات التحول الرقمي وتحقيق مجتمع المعرفة بالدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الادارية، جامعة الدول العربية ،2023 ، ص66- 67

[12] طارق عبد الرؤوف: التعليم الالكتروني والتعليم الافتراضي اتجاهات عالمية معاصرة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، ط1، 2014م، بتصرف

[13] - طارق عبد الرؤوف : التعليم الالكتروني والتعليم الافتراضي والاتجاهات المعاصرة ، مرجع سبق ذكره ، 190

[14] - الباحثة : العلاقة التبادلية وآثارها بين الحاجات النفسية والاجتماعية لدي الطلاب عند التعليم عن بعد ، الكتاب الدولي لمؤسسة التربية والعلوم والآداب ، 2020م ، ص 9-10

[15] - خديجة احمد الزيرة : انضباط القيم والسلوك العام اثناء التعلم عن بعد في ظل الازمات في دولة الامارات، المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب ، مصر ، العدد 6 ، 2022 ، ص 184-185

[16] - الباحثة : دور الجامعات في تعزيز الانتاجية العلمية لدعم الاقتصاد المعرفي ، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، المركز الجامعي احمد بن يحي ، الجزائر ، 2020 ، ص3

[17] - يوسف ابراهيم يوسف : محاضرات في علم الاقتصاد الاسلامي ، مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي ، جامعة الازهر ، 2005 ، ص198-199، بتصرف

[18] - عبد الرحيم الحسناوي: تقرير المعرفة العربي : نحو تواصل معرفي منتج، المكتب الإقليمي للدول العربية، ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، 2009.

[19] - محمد جبار طاهر السمري : دور اقتصاد المعرفة في تحقيق النمو الاقتصادي ، مصر نموذجاً في عرض لبعض التجارب الدولية ، مجلة الاكاديمية العلمية ، العراق ، 2018

21- حسام العايش ، موقع : Linked In ، تحديات الاقتصاد المعرفي في الخليج ، 2016

[21] - الباحثة: التغيرات المجتمعية المعاصرة في ظل الازمات، مجلة العلوم الاجتماعية والدراسات الانسانية ، الجزائر ،2021، ص12.

[22] - وهيبة صاحبي وآخرون: دور البحث العلمي في اقتصاد المعرفة، المجلة العربية للآداب والدراسات الانسانية، المجلد الرابع، 2020، ص271، بتصرف

[23] - طريف شوقي محمد فرج : بناء العقلية البحثية كضرورة لتوجيه البحوث لخدمة قضايا الأمة، المؤتمر العلمي الاول لكلية التربية بالاشتراك مع مركز الدراسات المعرفية، جامعة الازهر،2007، ص403

[24] - الباحثة : آليات التمويل الاسلامي نموذج لاستخدام التقنيات الحديثة للحد من المشكلات ، المؤتمر الدولي الثاني بعنوان تمكين التطبيقات الذكية بين الفقه والقانون رؤية مستقبلية في دولة الامارات العربية المتحدة ، 2020 ص

[25] - مركز المعلومات : موقع الموضوع ، التغير الاجتماعي مفهومه ومصادره وآلياته ، 2018م